نقل إلى الملك جوستاف السادس تحيات واحترام سمو أمير البلاد

الغانم: مباحثاتنا في السويد بناءة ومثمرة وتدعم تعزيز العلاقات بين البلدين

الغانم خلال لقائه مع ملك السويد

.. ويهدي نظيره السويدي مجسم لمجلس الأمة الكويتي

- نقلنا إلى أصدقائنا اعتزاز واحترام الشعب الكويتي لموقف السويد الفريد إبان الغزو العراقي
- الملك جوستاف أعرب عن تقديره للدور الكبير والمهم الذي يقوم به صاحب السمو في المنطقة
- مواقف السويديين كانت مشرفة والبرلمان أكد دعمه لكل القضايا العربية الرئيسة المهمة
- تطرقنا إلى كيفية توسيع مجالات التبادل الاقتصادي المختلفة بين البلدين الصديقين
- السويد تملك نظاماً تعليمياً متقدماً ومتطوراً وتمت الاستعانة به في دول أوروبية عدة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن مباحثاته في مملكة السويد مع كبار المسؤولين وعلى رأسهم ملك السويد كارل جوستاف السادس عشر كانت بناءة ومثمرة وتدعم تعزيز العلاقات بين البلدين.

وأضاف في تصريح صحافي انه تشرف يوم امس بلقاء ملك مملكة السويد كار جوستاف السادس عشر حيث نقل له تحيات واحترام سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد

وأضاف الغانم أن مجمل اللقاء كان تأكيداً على العلاقات الثنائية المتميزة بين الكويت والسويد مشيرا الى تقدير ملك السويد للدور الكبير والمهم الذي يقوم به سمو أمير البلاد واستحقاق سموه للقب أمير الإنسانية واستحقاق الكويت لتكون مركزا للعمل الانساني.

وبشان مباحثاته مع رئيس البرلمان السويدي ايربان آلين قال الغانم إن البرلمان السويدي أكد دعمه لكل القضايا العربية الرئيسة المهمة.

وأشار إلى اتفاق البرلمانين على التنسيق في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقده في العاصمة البنغلاديشية دكا اول ابريل المقبل حول مختلف القضايا المطروحة في المؤتمر.

واكد الغانم ان مواقف السويديين كانت مشرفة "ونقلنا إلى اصدقائنا في البرلمان السويدي اعتزاز واحترام الشعب الكويتي لموقف مملكة السويد الفريد والشجاع والواضح إبان الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت".

واوضح أن السويد كانت الدولة الأولى بين الدول الأوروبية التي أدانت الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت وبينت رأيها بشكل واضح قبل أي دولة أوروبية أخرى.

واكد الغانم أن هذا الاحترام والتقدير لا يمكن أن يسقط بالتقادم ولا يمكن أن تقل أهميته لدى أبناء الشعب الكويتي.

وحول التعاون بين البلدين قال إنه تم التطرق إلى كيفية توسيع مجالات التبادل الاقتصادي المختلفة بين البلدين الصديقين وإمكان زيادة الاستثمارات الكويتية في السويد وزيادة عمل الشركات السويدية في الكويت حتى تكون هناك استفادة متبادلة بين الطرفين.

وأشاد الغانم بالنظام التعليمي بالسويد مشيرا الى انها تملك نظاما تعليميا متقدما ومتطوراً وتمت الاستعانة به في دول أوروبية عدة والكويت تنتظر لفضل هذا النظام التعليمي الرائد.

وبشأن حضور الوفد البرلماني المرافق قال إن أعضاء الوفد تطرقوا خلال مداخلاتهم المتعددة والثمينة لمختلف القضايا والملفات التي تهم الجانبين واصفا اللقاء بأنه كان مثمرا وإيجابيا.

يذكر ان الغانم يقوم حاليا بزيارة رسمية للسويد على رأس وفد برلماني يضم وكيل الشعبة البرلمانية راكان النصف وأمين سر الشعبة د.عودة الرويعي وعضوي اللجنة التنفيذية للشعبة عمر الطبطبائي ويوسف الفضالة بالإضافة إلى النواب صفاء الهاشم والحميدي السبيعي وعلي الدقباسي.

ويرافق الوفد الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة عبدالحكيم السبتي والأمين العام المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقيت.

المبارك ومجموعة من الوزراء حضروا اجتماع لجنة الميزانيات

الصالح: بسط رقابة «المحاسبة» على أوجه صرف نقطة الارتباط للمشاريع البيئة

رئيس الوزراء حضر بسيارة صديقة للبيئة

المبارك والصالح اثناء اجتماع الميزانيات (تصوير: صالح محمد)

- تشكيل لجنة لدراسة كل التعديات على أملاك الدولة في جزيرة فيلكا
- عبدالصمد: توجه حكومي لإلغاء قانون إنشاء هيئة الطرق أو تعديله
- وجود رقابة مالية من قبل مجلس الأمة على ميزانية نقطة الارتباط أمر ضروري
- المبالغ المتبقية لن تكفي للإشراف على مشاريع تأهيل البيئة والممتدة إلى سنة 2037
- الجهات الحكومية المستقلة عليها الاحتفاظ بما يناسب مشاريعها فقط من الأرباح
- العدساني: اتفاق مع وزير المالية بعدم تفعيل الوثيقة الاقتصادية إلا بعد عرضها على المجلس
- اجتماع لجنة الميزانيات بحضور رئيس الحكومة شهد خطوات إيجابية ننتظر تطبيقها

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي انس الصالح امس إن الحكومة برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء توافقت مع لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية حول عدد من الموضوعات التي ناقشتها في الاجتماع المشترك بينهم.

جاء ذلك في تصريح الصالح للصحافيين عقب حضوره وسمو الشيخ جابر المبارك ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق ووزير الاشغال العامة المهندس عبدالرحمن المطوع اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وذكر الصالح ان هذه الدعوة جاءت لمناقشة موضوع فك التشابك ما بين الهيئة العامة للطرق والنقل البري والجهات الحكومية الاخرى سواء كانت مع وزارة الاشغال العامة او وزارة الداخلية او بلدية الكويت مشيرا الى ان الحكومة أوضحت وجهة نظرها في هذا الجانب.

واضاف ان الوفد الحكومي ناقش مع اللجنة البرلمانية علاقة نقطة الارتباط الكويتية للمشاريع البيئية بالميزانية العامة للدولة وكيفية بسط الرقابة عليها مؤكدا ان الحكومة ابدت تجاوبها في هذا الصدد بالموافقة على بسط رقابة ديوان المحاسبة على اوجه الصرف.

وبين ان الاجتماع بحث ايضا مناقشة عدم وضوح الجهة الحكومية المسند اليها ادارة املاك الدولة في جزيرة فيلكا موضحا ان الوفد الحكومي اشار الى صدور قرار اخير بتكليف هيئة الشراكة المضي قدما توقيع العقد الاستشاري الدولي لتنظيم الجزيرة.

وافاد ان القرار يقضي في الوقت ذاته بتشكيل لجنة برئاسة بلدية الكويت لدراسة كل التعديات الواردة والمعوقات على ان ترفع اللجنة تقريرها الى مجلس الوزراء ليفصل في مدى وجود تعديات على املاك الدولة في الجزيرة.

واكد ان الحكومة ستتابع كل ما التزمت به امام لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية موجها الشكر للجنة على دعوتها لمناقشة هذه المواضيع والوصول الى توافق بشانها

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد إنه تم الاتفاق مع الحكومة على ألا تصرف الاعتمادات المالية المخصصة في الجهات التي لم تنقل اختصاصاتها بعد لهيئة الطرق إلا بمعرفة الهيئة إلى حين حسم التوجه الحكومي بخصوصها لافتا الى وجود توجه حكومي لإلغاء قانون إنشاء هيئة الطرق او تعديله

وأوضح أنه بخصوص نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة فقد خلصت اللجنة في توجهها بوجوب وجود رقابة مالية من قبل مجلس الأمة على الميزانية والحساب الختامي لها.

وأشار أن ذلك لا يعارض تنفيذ مشاريع تأهيل البيئة من آثار الغزو خاصة أن تقارير ديوان المحاسبة تشير إلى وجود تدنٍ في إنجاز تلك المشاريع.

ولفت إلى أنه تم استنفاد 82% من الميزانية الإدارية المخصصة للنقطة والبالغة 25 مليون دينار تقريبا مع وجود مخاوف بأن المبالغ المتبقية لن تكفي للإشراف على مشاريع تأهيل البيئة والممتدة إلى سنة 2037.

وأوضح أن ذلك يعني تحمل الخزانة العامة لتمويل مصروفات النقطة الإدارية القادمة بسبب رفض الأمم المتحدة بأن تمس عوائد استثمار مبالغ التعويضات البيئية لإعادة تمويل تلك الميزانية الإدارية.

وأكد عبد الصمد تعهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بمتابعة كل ما أسفر عنه قرار مجلس الوزراء مؤخرا بشأن إنهاء التجاوزات في جزيرة فيلكا من مشاريع استثمارية على أملاك الدولة دون إثبات تحصيل الإيرادات.

ونوه إلى أن التعهد شمل حسم تبعية إدارة هذه الأملاك إلى هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشكيل لجان تحقيق لبحث التجاوزات السابقة وذلك حسب توصيات اللجنة السابقة.

ولفت إلى تكليف اللجنة ديوان المحاسبة بمتابعة الإجراءات الحكومية في هذا الجانب وتقييم مدى كفايتها وتزويد اللجنة بتقرير نتائج التحقيق فيها.

وقال عبد الصمد إن اللجنة أوصت بأن يكون تقرير ديوان المحاسبة بشأن التداخل والتشابك بالجهات الحكومية محل اهتمام من قبل مجلس الوزراء والتي من شأنها ترشيد الجهاز الحكومي المتضخم.

وأشار إلى طلب اللجنة إعادة النظر في مسألة قيام الجهات الحكومية المستقلة بالاحتفاظ بكامل أرباحها والسماح بالاحتفاظ بما يناسب مشاريعها وقدرتها التنفيذية فعليًا وتوريد الباقي لصالح الخزانة العامة.

وأكد أهمية ذلك لتعزيز الموارد المالية خاصة أن الاحتياطي العام للدولة يتعرض للنضوب ووجود توجه للاقتراض الخارجي علما أن كثيرا من الجهات الحكومية تقوم باستثمار فوائضها بدلا من استخدامها لتنمية الجانب التشغيلي لديها.

وفيما يتعلق بتضخم الجهاز التنفيذي للدولة وتشابك الجهات أشار عبد الصمد أن إجمالي ما أمكن حصره من الجهات الحكومية بأنواعها بلغ 110 جهات.

وأضاف مفصلا: أن الوزارات والإدارات الحكومية بلغت 31 جهة، والجهات الملحقة 20 والجهات المستقلة 15 وبرامج مجلس الوزراء 7 والمكاتب واللجان بمجلس الوزراء 18 والمجالس واللجان العليا 19.

وكشف مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب رياض العدساني عن اتفاق مع وزير المالية على تطوير الوثيقة الاقتصادية وألا يتم تفعيلها إلا بعد العرض على مجلس الأمة حتى يضع بصماته عليها.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاتفاق شمل وقف الهدر في المال العام وتنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص وألا يتم المساس بجيب المواطن وحماية أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة.

ووصف العدساني الاجتماع الذي عقدته اللجنة بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزراء المالية والنفط والأشغال بالإيجابي مبينا أنه شهد عددا من الخطوات الإيجابية ولكن يبقى تطبيقها على أرض الواقع.

وأوضح العدساني أن الاجتماع تطرق إلى فك الشراكة ما بين القطاعات في القانون الخاص بهيئة الطرق ومعالجة التعديات على أملاك الدولة في جزيرة فيلكا بإقامة مشاريع دون إبرام عقود أو تراخيص من الدولة.

بين أن النواب طالبوا سمو رئيس مجلس الوزراء في هذا الجانب بتطبيق القانون على الكبير قبل الصغير لافتا إلى وجود إجراءات قائمة يحق هذه التجاوزات تم تكليف ديوان المحاسبة متابعة تطبيقها على أرض الواقع.

وأشار إلى تناول موضوع نقطة الارتباط لمشروعات البيئة والتي خصص لها مبلغ 3 مليارات دولار من التعويضات بسبب ما تعرضت له الكويت في الغزو الغاشم.

وبين أن اللجنة رفضت أن تكون نقطة الارتباط جهة مستقلة وتم الاتفاق على استمرار ديوان المحاسبة بالتدقيق على ميزانيتها و ان تخضع الميزانية والحساب الختامي لرقابة لجنة الميزانيات في مجلس الأمة.

وقال العدساني إنه ووزير المالية ناقشا عددا من الأمور ومنها التدقيق على استثمارات الهيئة العامة للاستثمار والتي تملك ما قيمته 592 مليار دولار وكذلك التأمينات الاجتماعية التي تملك 100 مليار دولار.

وذكر أن التأمينات الاجتماعية لديها 338 استثمارا بقيمة عالية وأن التقارير أفادت بوجود مضاربات في البورصة وهذا مخالف للوائح والقوانين، وكذلك شبهات وتجاوزات.